

النقود والاسعار

لقد اهتمت النظرية النقدية منذ القرن السادس عشر ولغاية الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 بموضوع رئيسي وهو دراسة العوامل المفسرة لقيمة النقود، أو المستوى العام للأسعار، وخلال هذه الفترة تم ربط التغير في الأسعار بسبب وحيد وهو الزيادة في المعروض النقدي لأن النقود حسب التحليل الكلاسيكي الذي ساد خلال هذه الفترة حيادية ولا تمارس تأثيرا على النشاط الاقتصادي، وينصرف كل تأثيرها إلى زيادة المستوى العام للأسعار، إلا أن الأزمة الاقتصادية سنة 1929 بينت أن النقود ليست حجابا يغطي حقيقة الأشياء فقط، بل هي متغير يؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية بما فيها الأسعار، ومن خلال هذه المحاضرة سوف نحاول أن نبين مدى مسؤولية العرض النقدي عن تحريك الأسعار وفقا لمختلف النظريات النقدية التي تناولته:

أولا: العلاقة بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار:

لفهم العلاقة بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار، لابد من تعريف قيمة النقود، وتعريف المستوى العام للأسعار وكيفية قياسه.

(1) تعريف قيمة النقود : هناك من يعرف قيمة النقود على أنها قيمة النقود الوطنية مقابل الأجنبية، أو ما يسمى بسعر الصرف وهو مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية، لكن الاتجاه الغالب في تعريف قيمة النقود هي قيمتها الداخلية أي القوة الشرائية للنقود الوطنية على السلع والخدمات، أي بعبارة أخرى مقدار السلع والخدمات التي تقتنيها وحدة نقد، وتعرف كذلك على أنها مدى قدرة وحدة النقد على التحول إلى سلع وخدمات وهذا التحول يتم عن طريق وسيلة واحدة وهي الأسعار، ولهذا يقال أن الأسعار هي التعبير النقدي عن القيمة، لأنها هي التي تحدد مدى قدرة الوحدة النقدية على شراء السلع والخدمات.

(2) تعريف المستوى العام للأسعار: إن أسعار السلع الفردية تتحدد تبعا لعوامل مختلفة أهمها التكاليف وظروف العرض والطلب عليها وكذا عامل المنافسة، ولو تم الاعتماد على سعر سلعة واحدة لتحديد قيمة النقود، فإن هذه الأخيرة سوف تشهد تقلبات كثيرة مع كل حركة في السلع الفردية، كما أن عدد السلع المتبادلة في الاقتصاديات المعاصرة بالنقود كبير جدا ولا يمكن حصرها، ولهذا تم اللجوء إلى استخدام المستوى العام للأسعار للوصول إلى قيمة النقود، وعليه فالمستوى العام للأسعار هو متوسط السلع والخدمات في السوق خلال فترة زمنية معينة، وهنا يطرح إشكال كيفية الوصول إلى رقم يعبر عن المستوى العام للأسعار.

(3) الأرقام القياسية للأسعار: الوسيلة التي استخدمت من قبل الإحصائيين لرصد حركات الأسعار هي استخدام ما يسمى بالرقم القياسي للأسعار، وهي عبارة عن نسب تعبر عن متوسط التغير في المستوى العام للأسعار بالنسبة

لمستواه في فترة زمنية أخرى تتخذ كأساس أو قاعدة للمقارنة، وتتم عملية حسابها بعدة مراحل بدأ من اختيار السلع الداخلة في الحساب وطبيعة الأسعار المستخدمة وترجيحها وتحديد فترة الأساس، وتوجد عدة أنواع للأرقام القياسية للأسعار منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المدن، الرقم القياسي لأسعار الجملة، الرقم القياسي الضمني، والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة.

ويتم استخدام عدة صيغ للدلالة على الأرقام القياسية للأسعار أهمها:

أ. **رقم لاسبير للأسعار Laspere**: اقترح هذا الرقم من طرف لاسبير عام 1844، وهو يقيس تغير الأسعار بين فترة المقارنة وفترة الأساس، بالنسبة للكميات المستهلكة سنة الأساس، وصيغته هي:

$$L_{t1/t0} = \frac{\sum P_1 q_0}{\sum P_0 q_0} \times 100 \dots \dots \dots$$

حيث:

q_0 : كمية السلع في فترة الأساس.

P_0 : سعر السلعة في فترة الأساس.

P_1 : السلعة في فترة المقارنة.

وهو يبين تطور أسعار نفس السلة من السلع والخدمات بين فترتين، بمعنى آخر يبين كم ندفع في فترة المقارنة من أجل الحصول على نفس كمية سلع وخدمات فترة الأساس، وأهم ما يؤخذ عليه هو إهماله لكميات فترة المقارنة وافترض نمط استهلاكي ثابت، وهذا مخالف للواقع، خاصة عند تباعد المدة بين فترة الأساس وفترة المقارنة.

ب. **رقم باش للأسعار Pache**: اقترح سنة 1874، وبناء على انتقاد رقم لاسبير فإنه استخدم رقم باش للأسعار كميات فترة المقارنة كمعاملات ترجيح، حيث تتغير في كل مرة يتم حساب الرقم فيها، وصيغته هي:

$$P_{t1/t0} = \frac{\sum P_0 q_1}{\sum P_1 q_1} \times 100 \dots \dots \dots$$

وهو يبين كيف تتطور أسعار سلة من السلع والخدمات في فترة المقارنة مع نفس السلة مقومة بأسعار فترة الأساس، ما يعاب عليه هو أنه يتطلب إيجاد كميات الاستهلاك لكل فترة مقارنة حتى يتم استخدام هذه الصيغة، لكن هذا الأمر مكلف من الناحية العملية سواء من جانب كثرة النفقات اللازمة للحصول على الكميات وطول الوقت المستغرق في ذلك.

ج. رقم فيشر للأسعار Fisher: يقع بين رقمي لاسبير وفيشر، وهو المتوسط الهندسي لهما، ويدعى بالرقم القياسي الأمثل، بحيث يجمع الخصائص التي تميز كلا الرقمين، وما يعاب عليه هو أنه صيغة إحصائية صرفة دون أن يكون له معنى اقتصادي محدد.

4) إيجابيات الأرقام القياسية وسلبياتها: لم يبق استخدام الأرقام القياسية للأسعار محصورا في معرفة اتجاه تطور الأسعار في مجملها، بل أصبحت أداة هامة لقياس قيمة النقود عن طريق استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وكذا استخدامها في استبعاد أثر التغير في الأسعار على مختلف الظواهر الاقتصادية، فمع زيادة الأسعار بشكل متواصل أصبح من غير الممكن التمييز بين الزيادة الحقيقية وتلك الاسمية المرتبطة بحركة الأسعار، ولهذا يتم قسمة المتغير الاسمي على الرقم القياسي للأسعار المحسوب على أساس سنة معينة لنصل إلى معرفة التغير الحقيقي في الظاهرة المدروسة .
ومن ناحية أخرى، فإن للأرقام القياسية نقائص تتمثل أهمها في:

- وجود عدة أنواع منها بالشكل الذي يجعل حساب الظاهرة الواحدة يعطينا نتائج مختلفة؛
 - نتائج الأرقام القياسية لا تعبر عن سلوك كل منتج على حدا، بل على الاتجاه الغالب؛
 - نتائجها تقريبية وليست دقيقة؛
 - اختيار فترة الأساس يطرح مشكلة للتطور الحاصل في الاقتصاد وفي نمط معيشة الأفراد، ما قد يجعل هذه الأرقام المحسوبة على أساس فترة معينة غير ذات معنى.
- ورغم ما لها من نقائص إلا أنها أداة تقريبية تعطينا فكرة عن قيمة النقود لفترة زمنية معينة، وتمكننا من مقارنتها على فترات حسب المستوى العام للأسعار السائد، هذا الأخير الذي اختلف في تحديد أثر النقود عليه من مدرسة نقدية لآخرى.

5) أثر النقود على الأسعار حسب النظريات الاقتصادية:

أ. أثر النقود على الأسعار حسب النظرية الكمية للنقود:

النظرية الكمية هي محصلة للأفكار الكلاسيكية في المجال النقدي، حيث قسموا الاقتصاد إلى جزأين أحدهما حقيقي والآخر نقدي، ولا يربط بينهما إلا المستوى العام للأسعار، وكل منهما له خصائص معينة:
✓ القطاع الحقيقي: يتميز القطاع الحقيقي حسب الكلاسيك بالخصائص التالية:

- وقوعه عند مستوى التشغيل الكامل، على أساس أن كل عرض يخلق معه الطلب المساوي له، والكلاسيك يربطون النمو الاقتصادي باليد العاملة المتوفرة، وعليه فكل عرض من العمالة يجد عليه طلبا وعليه لا تحدث أزمة بطالة، وإذا وجدت فهي إرادية؛
- سيادة المنافسة الكاملة بكل ما تتطلبه من شروط؛
- مرونة الأسعار والأجور بالشكل الذي يجعلها تستجيب لكل تغير في جانب العرض والطلب.

✓ **القطاع النقدي:** بالنسبة للقطاع النقدي فقد ركز الكلاسيك على المتغيرين التاليين:

✍ **عرض النقود:** عرض النقود حسب الكلاسيك متغير خارجي يحدده البنك المركزي للدولة بكل استقلالية عن العوامل المتحركة في جانب الطالب على النقود، وتتحكم فيه عوامل مختلفة مثل اكتشاف المناجم والظروف الطبيعية والسياسية مما يكون لها تأثير على توجيه المعادن ما بين استخداماتها السلعية والنقدية.

✍ **الطلب على النقود:** إن النقود بالنسبة لهم تعتبر وسيطا للتبادل فقط، وعليه فالطلب عليها هو طلب وحيد فقط بغرض إتمام المعاملات، وبالتالي فالنقود ليس مخزنا للقيمة ولا تطلب لذاتها بل للمنافع المنجزة عن استخدامها، وكمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات يتوقف على العوامل التالية:

- حجم الإنتاج الكلي في الاقتصاد، فكلما زاد حجم الإنتاج زاد حجم الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زادت الحاجة للنقود بغرض إجراء المعاملات؛
- مستوى الأسعار النسبية، وتعبير عن قيمة المبادلة المباشرة بين السلع، أي تمثل أسعار السلع الاقتصادية منظورا إليها من خلال علاقاتها التبادلية، والأسعار النسبية لا تتأثر بالتغير في كمية النقود لأنها مرتبطة بعوامل حقيقية كحجم التكاليف المتحملة في إنتاج السلعة؛
- المستوى العام للأسعار الاسمية أي المعبر عنها بالوحدات النقدية، وهي كمية النقود التي يتنازل عنها المشتري من أجل الحصول على السلع والخدمات.

ولكن بالنسبة للكلاسيك فمستوى الإنتاج ثابت والأسعار النسبية معروفة، وبالتالي تبقى الأسعار الاسمية أو النقدية هي المجهول الوحيد، والذي دارت حوله أغلب أعمال النظرية الكمية بمختلف مداخلها، حيث رأى منظرو الكلاسيك الأوائل كآدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وغيرهم أن المستوى العام للأسعار يتحدد عن طريق تلاقي قوى العرض النقدي والطلب عليها، فالعرض النقدي متغير خارجي يخضع لعوامل غير متحكم فيها، كما أن الطلب على النقود ثابت،

وذلك لثبات كل من حجم الإنتاج لوقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل وثبات الأسعار النسبية، وعليه يبقى المستوى العام للأسعار تابع لمتغير واحد وهو تغير كمية النقود المعروضة من طرف البنك المركزي للدولة المعنية، فزيادة المعروض النقدي في ظل ثبات الطلب على النقود لغرض المعاملات لوقوع الاقتصاد عند مستوى الكامل وثبات الأسعار النسبية لعدم تغير الفن الإنتاجي التشغيل يجعل الأثر الوحيد لزيادة كمية النقود المتداولة وزيادة الأرصدة النقدية لدى المتعاملين هو التخلص منها عن طريق إنفاقها على مختلف السلع والخدمات لأنهم لا يرغبون في الاحتفاظ بأي مقدار نقدي إضافي، وقد بقيت النظرية الكمية مجرد أفكار نظرية بحثة دون التأكد منها إلى غاية بداية القرن العشرين حيث، ظهرت محاولة تكميم النظرية الكمية.

ومن أجل دعم الأفكار السابقة تم صياغة معادلة التبادل الشهيرة التي نسبت إلى "إرفنج فيشر" وهو إحصائي أمريكي، توصل إلى صياغة النظرية الكمية باستخدام معطيات إحصائية عن الاقتصاد الأمريكي، حيث انطلق من أن سوق النقد يكون في حالة توازن لما يكون الطلب على النقود مساو للعرض عليه، وقد عبر عن هذا الشرط بالصيغة التالية:

$$MV=PT$$

حيث:

M: كمية النقود المعروضة وهي تمثل النقود المعدنية الذهبية والصكوك البنكية المغطاة بالذهب، ونقود الودائع الجارية التي ترتبط بعلاقة ثابتة بالنقود المعدنية، فزيادة كمية النقود المعدنية بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة كمية نقود الودائع بنفس النسبة؛

V: تمثل سرعة تداول النقود وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة، ولها نفس تأثير زيادة كمية النقود؛

P: المستوى العام للأسعار وهو الوسط المرجح لأسعار كل ما يتم بيعه وشرائه بالنقود كالسلع والخدمات والأوراق المالية وغيرها؛

T: حجم المعاملات وتضم كل السلع والخدمات التي بيعت أو اشتريت بالنقود خلال فترة زمنية معينة، باستثناء ما يتم مبادلتها بالمقايضة والمقاصة بين الديون وكل ما يوجه للاستهلاك الذاتي.

والمعادلة أعلاه يعكس الطرف الأيسر منها جانب العرض النقدي، بينما الجانب الأيمن منها فيمثل جانب الطلب على النقود على مستوى الاقتصاد الكلي، ولتحويل المعادلة أعلاه إلى معادلة التبادل فقد استخدم فيشر الفرضيات التالية:

أ. **الفرضية الأولى:** سرعة تداول النقود V ثابتة في الأمد القصير، ولا تتغير إلا على المدى الطويل، لأنها تتحكم فيها عوامل غير نقدية مثل:

- ✓ العوامل النفسية والتي تؤثر على عادات الدفع وكيفية إنفاق النقود من طرف الجمهور؛
- ✓ مدى شيوع الوعي المصرفي بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود وتقليل كمية النقود المصدرة، نتيجة استخدام مختلف وسائل الدفع غير التقليدية ويقلل من الاحتفاظ بالنقود المكتنزة؛
- ✓ مدى تطور الجهاز المصرفي والأسواق المالية، مما يؤدي إلى سرعة تداول النقود نتيجة زيادة حجم المبادلات؛
- ✓ كثافة السكان ودرجة تنقلهم.

ب. **الفرضية الثانية:** حجم المعاملات T ثابت في الأمد القصير نتيجة وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فيكون حجم الإنتاج ثابتاً، وعليه يتميز الطلب على النقود بالاستقرار.

ج. **الفرضية الثالثة:** وتتمثل في استبعاد تأثير أي عامل نقدي آخر بخلاف كمية النقود أو أية عوامل حقيقية أخرى على المستوى العام للأسعار.

وعليه فإن معادلة التبادل الواردة أعلاه يمكن إعادة كتابتها لتعبر عن النظرية الكمية كما يلي:

$$P = MV/T$$

في ظل افتراض مرونة الأسعار والأجور وثبات حجم الإنتاج وسرعة تداول النقود، فإن كل تغيير في كمية النقود M سوف يؤدي إلى تغيير المستوى العام للأسعار P بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

مثلاً زيادة البنك المركزي للنقود المعدنية المتداولة بـ 2% سوف يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة مع بقاء كل من حجم المعاملات وسرعة تداول النقود ثابتة، وقد تعرضت هذه النظرية للانتقاد من الجوانب التالية:

- أن هذه المعادلة متطابقة صحيحة دوماً، لأن كمية النقود مضروبة في سرعتها تعبر لنا عن قيمة المبادلات التي تمت على مستوى الاقتصاد القومي؛
- أن حجم المعاملات T متغير غير موضوعي لقياس النشاط الاقتصادي، فهو يعطي رقماً مبالغاً فيه للنشاط الاقتصادي، لأنه يحتوي على كل المعاملات التي تمت في الاقتصاد دون التفرقة بين المنتجات الوسيطة والنهائية، وهو ما يعني أن المنتجات الوسيطة تحسب عدة مرات؛
- أن مؤشر الأسعار المستخدم لا يعبر كذلك عن الواقع الفعلي لمستويات الأسعار السائدة في الاقتصاد؛
- إهمال فيشر لمتغيرات أخرى نقدية وغير نقدية لها تأثير على الأسعار كمعدل الفائدة والعرض والطلب؛

- أن العلاقة التناسبية بين زيادة مخزون النقود والأسعار قد لا تتحقق في الواقع؛ فالعرض النقدي المعدني قد يزيد بنسبة معينة، ولكن البنوك قد تخلق كمية ودائع أكبر منها نتيجة عمل المضاعف النقدي، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر من نسبة زيادة المعروض النقدي...إلخ؛
- حجم المعاملات لا يكون ثابتا، فهو يتغير من فترة إلى أخرى.

وبعد ذلك انطلق ألفريد مارشال من نفس المعادلة التي توصل إليها فيشر، ولكنه رأى أن النقود لا تطلب فقط لغرض المعاملات، فالنقود الموجودة بحوزة المتعاملين الاقتصاديين قد لا يتم إنفاقها بالكامل، وإنما هناك جزء منها قد يرغب الأفراد الاحتفاظ به على شكل سائل وهو ما سماه بالطلب على النقود، وهو المتغير الذي سيكون له تأثير على المستوى العام للأسعار، وقد توصل مارشال إلى أن:

$$MV=Py$$

حيث:

M: وهي العرض النقدي والذي يتضمن النقود المعدنية والورقية والودائع البنكية؛

V: وهي سرعة تداول النقود الداخلية أي الناتجة عن تداول السلع والخدمات النهائية ؛

P: المستوى العام للأسعار للمنتجات والخدمات المتضمنة في الدخل الحقيقي؛

Y: الدخل الحقيقي أو الإنتاج القومي وهو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد.

ومن المعادلة أعلاه نلاحظ أن الطرف الأول على اليسار يمثل العرض النقدي، بينما الطرف الأيمن يمثل الدخل النقدي أو القيمة النقدية للدخل الحقيقي، وهو حاصل ضرب الأسعار الجارية في الإنتاج الحقيقي والذي رمز له بـ Y وتصبح المعادلة كما يلي:

$$MV=Y$$

ومن المعادلة السابقة، توصل مارشال أن كمية النقود المعروضة M هي النسبة $1/V$ من الدخل النقدي القومي، وهي النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخلهم على شكل نقدي سائل، وهي تمثل الطلب على النقود لغرض ولكن لغرض المعاملات فقط في المستقبل.

$$M=1/V \cdot Y$$

وهذه النسبة رمز لها بـ K وأصبحت المعادلة كما يلي:

$$M=k \cdot Y$$

والنسبة k تمثل متوسط الفترة الزمنية التي يفضل الأفراد الاحتفاظ فيها بجزء من الدخل الحقيقي في شكل نقود، وهو مقلوب سرعة تداول النقود ولكن العوامل التي تتحكم فيه تختلف كلية عن تلك العوامل المحددة لسرعة تداول النقود، فهو مرتبط بمستوى الدخل الحقيقي والثروة الإجمالية، أما عن علاقة الطلب على النقود بالمستوى العام للأسعار فيرى مارشال أن:

في حالة ارتفاع المعروض النقدي وزيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بها، فهذا معناه انخفاض الطلب على السلع والخدمات، مما ينعكس في صورة انخفاض المستوى العام للأسعار في ظل ثبات العرض منها؛
أما في حالة ارتفاع المعروض النقدي وانخفاض رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود معناه زيادة النسبة المخصصة للإفناق على السلع والخدمات، وبالتالي يزيد الطلب عليها فترتفع أسعارها في ظل ثبات العرض منها.

وعلى الرغم من أن مارشال لم يتكلم بشكل مباشر عن المستوى العام للأسعار وتأثير المعروض النقدي عليها، إلا أنه أشار إلى مفاهيم جديدة لم تكن متداولة من قبل وأهمها الاعتراف للنقود بوظيفة مخزن للقيمة وكذا تأثير التغير في الطلب على النقود بعدما كان الكلاسيك يعتبرونها ثابتة في المدى القصير ولا تتغير إلا على المدى الطويل.

ومهما كان المدخل المستخدم للتعبير عن النظرية الكمية، إلا أن أغلبها تشترك في مبادئ أساسية تتمثل في:

- أ. مبدأ التناسب: المستوى العام للأسعار يتغير بنفس نسبة تغير كمية النقود؛
- ب. مبدأ السببية: كمية النقود هي سبب تغير المستوى العام للأسعار، أي أن العلاقة السببية تتجه من كمية النقود إلى المستوى العام للأسعار؛
- ج. مبدأ حيادية النقود: الأثر الوحيد الذي ينتج عن تغير كمية النقود هو تغير المستوى العام للأسعار، ولا تؤثر على النشاط الاقتصادي، فالنقود مجرد ستار يغطي حقيقة الأشياء حسبهم؛
- د. مبدأ السبب الوحيد: وهو أن المستوى العام للأسعار يتأثر بسبب وحيد وهو التغير في المعروض النقدي، وبالتالي استبعد الكلاسيك تأثير أي متغير نقدي آخر أو متغير حقيقي؛
- هـ. مبدأ استقلالية المعروض النقدي: المعروض النقدي حسب الكلاسيك متغير خارجي يتحدد بعوامل مستقلة عن تلك المتحركة في جانب الطلب، وهو مرتبط بقرارات السلطة النقدية.

ورغم أهمية النظرية الكمية في تفسير الأسعار والنظرية الكلاسيكية بشكل عام، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 قد وضعتها على المحك وعرضتها لانتقادات كانت تمهيدا لظهور التيار الكينزي بمفاهيم جديدة.

ب. النقود والأسعار لدى النظرية الكينزية:

لقد ظهر التحليل الكينزي على أعقاب فشل حلول النظرية الكلاسيكية في الخروج من حالة الكساد التي عرفتھا الدول الأوروبية بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، و قد جاء كينز بتحليل يختلف في جوانب كثيرة عن الكلاسيك، وفي هذا الإطار، سوف نركز على ما جاء به في موضوع العلاقة بين النقود والأسعار.

▪ مبادئ التحليل الكينزي: انطلق كينز من المبادئ التالية في تحليله:

- التركيز على المتغيرات الاقتصادية الكلية معبرا عنها بالوحدات النقدية وليس الكميات الحقيقية، فما يصلح على المستوى الجزئي قد لا يصلح بالضرورة على المستوى الكلي، والوحدات الحقيقية قد تكون مختلفة بشكل يصعب المقارنة بينها، بينما النقود تشكل مقياس مشترك لها؛
 - التحليل في ظروف عدم التأكد فيما يخص ظروف المستقبل وهو السبب الذي جعله يعترف للنقود بوظيفة مخزن للقيمة لمواجهة ظروف غير متوقعة أو اغتنام فرص قد يوفرها السوق وهو ما عبر عنه بمختلف دوافع الطلب على النقود؛
 - النقود غير حيادية وهي تمارس تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي من خلال قناة معدل الفائدة، والتي تتحدد بناء على تفاعل قوى عرض النقود والطلب عليها؛
 - الحالة الطبيعية للاقتصاد هي التشغيل الناقص لوجود طاقات معطلة في الاقتصاد؛
 - الأجور ليست مرنة تماما، لأن الكثير منها مقيد بعقود واتفاقيات بين مختلف الأطراف، وكذلك الأسعار فقد توجد عوامل قد تحول من تحركها لاستيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة عليه؛
 - اختلال النشاط الاقتصادي لا يمكن تصحيحه عن طريق اليد الخفية التي ألح عليها الكلاسيك، بل عن طريق تدخل الدولة بنفقاتها وإيراداتها وسن القوانين والتنظيمات التي تكفل عودة السوق للانضباط.
- ### ▪ العوامل المتحركة في الأسعار عند كينز:

يرى كينز أن السعر منفردا أو المستوى العام للأسعار مجتمعة تتحكم فيه العوامل التالية:

- **التكلفة الحدية لآخر وحدة منتجة:** وهي ما أصطلح عليه كينز بوحدة النفقة، وهي التكلفة الحدية لآخر وحدة منتجة، وقد ركز كينز على تكلفة اليد العاملة، وذلك لكون الفن الإنتاجي والتكنولوجي في تلك الفترة لا يتغير إلا على المدى الطويل، فكلما زادت تكلفة إنتاج سلعة أو مجموع السلع في الاقتصاد مال المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، والعكس صحيح في حالة الانخفاض؛

- **حجم التشغيل:** لقد ربط كينز حجم التشغيل بالتغيرات التي تلحق بالطلب الفعال، وهو الطلب المدعم بالقدرة الشرائية، فكلما زاد الطلب على سلع الاستهلاك وبلغ الاستثمار أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة حجم التشغيل، ويستمر حجم العمالة في الارتفاع إلى الحد الذي يتحقق فيه تشغيل كل الطاقات المعطلة، وعندها يتوقف الطلب الفعلي عن ممارسة أي تأثير على حجم الإنتاج، وتنعكس كل زيادة فيه في صورة ارتفاع في الأسعار؛

- **كمية النقود:** يرى كينز أن كمية النقود يمكن أن تؤثر على المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال قدرتها على التأثير في الطلب الفعلي، فإذا تمكنت كمية النقود أن تحرك الطلب الفعلي، فإن انعكاسها على الأسعار سوف يكون بحسب حالة الاقتصاد ومدى قربها أو بعده عن حالة التشغيل الكامل.

ولتوضيح أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار، فقد انطلق كينز من نموذج مبسط للاقتصاد وبافتراضات غير واقعية، ثم انتقل إلى تحليل الأثر في نموذج بافتراضات واقعية.

لأثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار في نموذج مبسط: انطلق كينز من الفرضيات التالية:

- الموارد غير المستغلة في صاد متجانسة ويمكن أن تحل محل بعضها البعض في الإنتاج؛
- الطلب الفعلي يتغير بنفس نسبة تغير كمية النقود؛
- تتغير مكافآت عوامل الإنتاج بنفس النسبة إذ ما وصل الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، ولكنها تبقى ثابتة دون تلك المرحلة.

وفي ظل هذه الافتراضات، وعلى فرض اتجاه العرض النقدي للزيادة، فإن تأثيرها يكون كما يلي:

- **في ظل التشغيل الناقص:** زيادة كمية النقود يخفض من معدل الفائدة مادام الطلب على النقود ثابت، وفي ظل ثبات الكفاية الحديدية لرأس المال فإن الاستثمار سوف يرتفع نتيجة زيادة الطلب على سلع وخدمات الإنتاج، وهو ما يدفع الإنتاج للارتفاع ويزيد مستوى التشغيل دون تغير النفقة الحديدية للإنتاج، وبالتالي فالأسعار لن ترتفع بل الإنتاج هو الذي يزداد؛
- **في ظل التشغيل الكامل:** زيادة كمية النقود يخفض من معدل الفائدة مادام الطلب على النقود ثابت، وفي ظل ثبات الكفاية الحديدية لرأس المال فإن الاستثمار سوف يرتفع نتيجة زيادة الطلب على سلع وخدمات الإنتاج، غير أنه ونظرا لعدم وجود طاقات معطلة، فحصول الوحدات الإنتاجية على الموارد يكون عن طريق اجتذاب عوامل الإنتاج من قطاعات أخرى بدفع أسعار أعلى، وهو ما يجعل التكاليف الحديدية للإنتاج ترتفع دون زيادة فعلية في الإنتاج، وبالتالي ترتفع الأسعار بنفس نسبة تغير المعروض النقدي.

لـ أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار في نموذج واقعي: الفرضيات التي انطلق منها كينز في النموذج

الأول بعيدة عن الواقع، ولهذا لخص افتراضات النموذج الواقعي فيما يلي:

- عوامل الإنتاج غير متجانسة وغير قابلة للإحلال محل بعضها البعض؛
- التكلفة الحدية غير ثابتة وقد تتجه للارتفاع حتى قبل وصول الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، خاصة مع وجود نقابات عمالية قوية تطالب دوما برفع الأجور؛
- مكافآت عوامل الإنتاج تتغير بنسب تختلف من عنصر إنتاجي لآخر ومن صناعة لأخرى.

وفي ظل هذه الافتراضات فزيادة كمية النقود يخفض من معدل الفائدة ويزيد الطلب على السلع والخدمات الاستثمارية ولكن ليس بنفس نسبة زيادة كمية النقود، فيزداد حجم الإنتاج والتشغيل ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الطلب الفعلي، ولكن مع مرور الوقت فإن الاستمرار في زيادة الاستثمارات يخلق دخول إضافية وهو ما يزيد من الطلب الفعلي، ولكنه لن يؤثر على الإنتاج والتشغيل بنفس الطريقة السابقة، فكلما تم الاقتراب من مرحلة التشغيل الكامل، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انقسام أثر زيادته بين الإنتاج والأسعار إلى الحد الذي يصل فيه الاقتصاد للتشغيل الكامل وينصرف تأثيره إلى الأسعار كلية دون الكميات.

ورغم أن الكثير من المفكرين يرون أن تحليل كينز للعلاقة بين النقود والأسعار لا يخرج كثيرا عن النظرية الكمية، إلا أنه وضع الأثر الذي تتركه كمية النقود على كل من وحدة النفقة وحجم التشغيل من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى دون أن يعطي ذلك بعلاقة ميكانيكية كما فعلت النظرية الكمية.

ج. النقود والأسعار لدى النظرية الكمية الحديثة:

رغم الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكمية من طرف كينز، إلا أنها سرعان ما عادت للظهور مجددا مع الدفع الذي أعطته لها المدرسة النقدية بقيادة الاقتصادي الأمريكي الشهير ميلتون فريدمان، وقد توصل لصياغة جديدة لهذه النظرية وأطلق عليها تسمية النظرية الكمية الحديثة، وهي تعتمد بشكل كبير على نفس مبادئ الكلاسيك فيما يخص الجانب النقدي، وفي هذا المقام لن نركز إلا على العلاقة بين النقود والأسعار حسب هذه النظرية.

لـ تعريف العرض النقدي لدى فريدمان: انطلق فريدمان من تعريف كمية النقود أو العرض النقدي أو ما يسمى

بالكتلة النقدية وأشار إلى أن أفضل تعريف للمعروض النقدي M_2 هو المجمع وتتكون من:

- العملة المتداولة لدى المتعاملين غير الماليين وهي القطع النقدية والأوراق النقدية؛
- الودائع الجارية لدى البنوك التجارية؛
- شبه النقود وهي الودائع لأجل والادخارية لدى البنوك التجارية.

ويرى فريدمان أن العرض النقدي متغير خارجي تتحكم فيه عوامل مستقلة عن تلك التي تتحدد في جانب الطلب على النقود، كما يتميز بعدم الاستقرار، فهو تتحكم فيه القاعدة النقدية ومختلف التسربات نحو البنك المركزي والجمهور وغيرها، وهذه التسربات عادة ما تكون مستقرة على المدى القصير، بينما القاعدة النقدية فهي تخضع لعدة عوامل كرصيد ميزان المدفوعات و رصيد الميزانية العامة للدولة، وهي عناصر لا يمكن للبنك المركزي التحكم فيها، وبالتالي يتميز العرض النقدي بعدم الاستقرار، ويرى فريدمان أن تغير كمية النقود يؤثر على الأسعار ومجموعة أخرى من المتغيرات الاقتصادية ولكن هذا التأثير لا يحدث مباشرة كما أشارت إلى ذلك النظرية الكمية بل يحتاج إلى فترة إبطاء، وهي ما أطلق عليها باسم الفترة الانتقالية، وهي الفترة التي تفصل ما بين تغير كمية النقود وحدث تغير في مختلف المتغيرات المؤثرة عليها.

ل تأثير كمية النقود على الأسعار: يرى فريدمان أن قيام البنك المركزي بوضع نقود جديدة في الاقتصاد، وعلى

فرض أنها كانت عن طريق عمليات السوق المفتوحة، حيث يتدخل كمشتري للأوراق المالية الحكومية من

المتعاملين الماليين وهم البنوك خاصة وغير الماليين وهم العائلات والمؤسسات، فهذه العملية ينتج عنها:

المرحلة الأولى: وهي تغير بنية المحفظة المالية لدى البنوك والمتعاملين غير الماليين حيث:

- المتعاملين غير الماليين تنقص حيازتهم من الأوراق المالية الحكومية، بينما تزيد حيازتهم من الودائع لدى البنوك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حيازتهم من النقود الورقية مقارنة مع نقود الودائع؛
- البنوك تنخفض حيازتهم من الأوراق المالية الحكومية، بينما تزيد احتياطياتهم الإضافية نتيجة النقود الجديدة التي حصل عليها البنك من عملية السوق المفتوحة ونتيجة زيادة ودائع العملاء، وبالتالي تزيد الاحتياطيات الإضافية عن المستوى المرغوب لدى البنوك.

المرحلة الثانية: وهي محاولة كل من المتعاملين غير الماليين والماليين العودة إلى النسب السابقة فيما يخص

النقود الورقية التي يحوزها الجمهور والاحتياطيات الإضافية التي تحتفظ بها البنوك، وعليه:

- يقوم المتعاملين غير الماليين باستخدام جزء من الودائع الجديدة لشراء أصول مالية أو سلع وخدمات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الودائع وارتفاع نسبة العملة المتداولة إلى سابق مستواها؛
- أما البنوك فتقوم بالاحتفاظ بجزء من احتياطياتها الجديدة والباقي تقوم بإقراضها أو شراء سندات حكومية جديدة، وبالتالي تنخفض الاحتياطيات إلى المستوى المرغوب.

والحركة التصحيحية التي يقوم بها المتعاملين الماليين وغير الماليين للعودة إلى ما كانت عليهم أوضاعهم قبل تغير كمية النقود ينتج عنها الآثار التالية:

✓ ارتفاع الأسعار في السوق المالي: نتيجة محاولة المتعاملين العودة بمحافظهم المالية إلى سابق عهدها قبل عملية السوق المفتوحة، فإنهم يزيدون من طلبهم على الأوراق المالية الحكومية، فتميل أسعارها إلى الارتفاع، بينما تتخفف معدلات فائدها، مما يؤدي إلى تحول المتعاملين الاقتصاديين إلى أصول مالية أخرى أكثر مردودية مثل الأسهم، فترتفع أسعارها هي الأخرى كذلك، وبالتالي فإن السلوك الطبيعي للمتعاملين الاقتصاديين في هذه الحالة هو التحول إلى الأصول غير المالية، لأن السوق المالي ارتفعت أسعاره وانخفضت مردوبيته؛

✓ ارتفاع الأسعار في الأسواق غير المالية: على مستوى السوق غير المالي يزيد المتعاملين من طلبهم على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والمادية وكذا الأصول البشرية كالتكوين والتعليم، فزيادة الطلب الاستهلاكي يدفع إلى زيادة الاستثمار لاغتنام فرص الربح، وهو ما يدفع أسعار عوامل الإنتاج للارتفاع، نتيجة زيادة الطلب عليها وهكذا ينقل تأثير زيادة كمية النقود من سوق لآخر ومن أصل لآخر حتى يعم كامل الاقتصاد.

وقد ركز فريدمان على توضيح أثر النقود على الأسعار، بإعطاء تفسير للعلاقة بينهما دون أن يعطي علاقة ميكانيكية ثابتة بينهما، والأكد أن النقود لها تأثير على الأسعار، غير أن أهم ما يؤخذ على تحليل فريدمان لهذه العلاقة هو أنها تتفق مع ما يعيشه الاقتصاد الأمريكي والتميز بنشاط الأسواق المالية ووجود إقبال كبير عليها من قبل المتعاملين سواء الماليين أو غير الماليين، ولكن هذا التفسير لآلية انتقال التأثير إلى الأسعار عبر الأسواق المالية لا يمكن إسقاطه على أغلب الدول النامية التي تتميز بضعف ومحدودية أسواقها وقلة الإقبال عليها من قبل الأفراد.